الثروة الزراعية و الحيوانية في ألبانيا 🇦🇱



دليل إرشادي 2026

تُعدّ ألبانيا، الواقعة في قلب شبه جزيرة البلقان، واحدة من الدول التي تلعب فيها الأنشطة التقليدية دوراً حيوياً في الاقتصاد والمجتمع. بفضل مناخها المتوسطي المتنوع وتضاريسها التي تجمع بين السهول الخصبة والمرتفعات الجبلية، تشكل الثروة الزراعية والحيوانية ركيزة أساسية للأمن الغذائي والتوظيف هناك.
هذا الدليل الشامل يوضح طبيعة هذا القطاع، وأبرز منتجاته، والتحديات التي يواجهها.

أولاً: الثروة الزراعية في ألبانيا

يساهم قطاع الزراعة بنسبة تقارب 19% من الناتج المحلي الإجمالي لألبانيا، ويستوعب نسبة كبيرة من القوى العاملة، خاصة في المناطق الريفية. تمتاز الزراعة هناك بالتنوع نظراً لاختلاف المناخ بين الساحل والداخل.



السهول الزراعية الخصبة في ألبانيا.

Source: Food and Agriculture Organization of the United Nations

1. أهم المحاصيل الزراعية

- **الخضروات والفواكه:** تشتهر ألبانيا بإنتاج الطماطم، الخيار، الفلفل، والبطيخ. في السنوات الأخيرة، حققت الصادرات الزراعية من الخضروات (خاصة المحمية في البيوت البلاستيكية) نمواً ملحوظاً نحو أسواق الاتحاد الأوروبي والبلقان.
- **الزيتون وزيت الزيتون:** تنتشر أشجار الزيتون بكثرة على طول الشريط الساحلي ذي المناخ المتوسطي. يُعد زيت الزيتون الألباني من المنتجات الواعدة وعالية الجودة.
- **الحمضيات والأعشاب الطبية:** تجود زراعة الحمضيات (مثل البرتقال والليمون) في الجنوب (منطقة ساراندة). كما تُعد ألبانيا من أكبر مصدري الأعشاب الطبية والعطرية البرية في أوروبا (مثل الميرمية والزعتر البري).
- **الحبوب:** تُزرع الذرة والقمح بشكل أساسي لتلبية الاستهلاك المحلي وعلف الحيوانات، وتتركز في السهول الغربية والوسطى.

ثانياً: الثروة الحيوانية في ألبانيا

تربية الماشية هي نشاط تقليدي متجذر في الثقافة الألبانية، وتعتمد بشكل كبير على المراعي الطبيعية الشاسعة في المناطق الجبلية والمناطق شبه الجبلية.



تربية الأغنام في المرتفعات الألبانية.

Source: Euronews Albania

1. أنواع الماشية والإنتاج

- **الأغنام والماعز:** تمتلك ألبانيا تعداداً كبيراً من الأغنام والماعز مقارنة بمساحتها. يتركز هذا النشاط في المناطق الجبلية (مثل الشمال والجنوب الداخلي). تُستغل هذه الثروة لإنتاج اللحوم والأجبان التقليدية الشهيرة (مثل جبن الفيتة والجبن الأبيض عالي الدسم).
- **الأبقار:** تنتشر تربية الأبقار في السهول والمناطق القريبة من المدن الكبرى لتوفير الحليب الطازج لمصانع الألبان المحلية ولحوم البقر.
- **الدواجن:** ينمو قطاع الدواجن (الدجاج والبيض) بشكل منظم وتجاري لتلبية الطلب المحلي المتزايد.
- **تربية النحل:** لإنتاج العسل الألباني (خاصة عسل الكستناء وعسل

الأعشاب الجبلية) سمعة ممتازة محلياً وإقليمياً نظراً للطبيعة العذراء الخالية من التلوث في المرتفعات.

ثالثاً: نظرة عامة على القطاع (ملخص رقمي)

الجانب الاقتصادي	الوضع الحالي والسمات الرئيسية
المساهمة في الناتج المحلي	حوالي 19% (من أعلى النسب في أوروبا).
طبيعة الحيازات الزراعية	صغيرة ومفتتة (متوسط حجم المزرعة يتراوح بين 1.2 إلى 1.5 هكتار فقط).
أبرز الصادرات	الطماطم، الخيار، الأعشاب الطبية، النباتات العطرية، وزيت الزيتون.
الأسواق الرئيسية	دول الاتحاد الأوروبي (إيطاليا، اليونان، ألمانيا) ودول الجوار (مقدونيا الشمالية، كوسوفو).

رابعاً: التحديات والآفاق المستقبلية

على الرغم من الإمكانات الطبيعية الكبيرة، يواجه قطاع الثروة الزراعية والحيوانية في ألبانيا عدة تحديات هيكلية:

- **تفتت الأراضي:** صغر حجم المزارع العائلية يعيق استخدام الميكنة الزراعية الحديثة (الآلات) على نطاق واسع ويقلل من كفاءة الإنتاج التجاري.

- **الهجرة الريفية:** انتقال الشباب من القرى إلى العواصم أو الهجرة إلى خارج البلاد (نحو إيطاليا واليونان وألمانيا) يتسبب في نقص الأيدي العاملة في المواسم الزراعية والرعي.
- **البنية التحتية:** الحاجة إلى تطوير شبكات الري والصرف، وتحسين سلاسل التبريد والتخزين لتقليل الهدر بعد الحصاد.

التوجهات المستقبلية:

تتجه الحكومة الألبانية بدعم من صناديق الاتحاد الأوروبي (مثل برنامج IPARD) إلى تشجيع المزارعين على التجمع في تعاونيات، وتطوير **السياحة الزراعية (Agritourism)** التي تشهد ازدهاراً كبيراً، حيث يقصد السياح المزارع الألبانية لتناول الأطعمة العضوية والتقليدية مباشرة من المنتج.

تبذل ألبانيا جهوداً مكثفة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحديث قطاعها الزراعي والحيواني، لاسيما مع تمديد **قانون الاستثمارات الاستراتيجية حتى نهاية عام 2026**، ورفع الميزانية الحكومية المخصصة للزراعة إلى مستويات قياسية لدعم هذا التحول.
تتلخص القوانين، التسهيلات، والحوافز المتاحة للمستثمرين الأجانب في هذا القطاع كالتالي:

1. الإطار القانوني وحقوق الملكية للأنشطة الأجنبية

- **ملكية كاملة 100%:** يتيح القانون الألباني للمستثمر الأجنبي تأسيس الشركات وتملّك المشروعات بنسبة 100% دون الحاجة لشريك محلي، مع التمتع بمعاملة متساوية تماماً مع المستثمر المحلي ودون تمييز.

- **حرية تحويل الأموال:** للمستثمرين الأجانب الحق الكامل في تحويل الأرباح ورؤوس الأموال وعوائد الاستثمار إلى الخارج دون قيود.
- **استئجار الأراضي الزراعية:** لا يسمح القانون الألباني للأجانب (أفراداً أو شركات أجنبية) بشراء الأراضي الزراعية بشكل مباشر، **ولكنه يمنحهم الحق في استئجارها لفترات طويلة تصل إلى 99 عاماً**، وهي مدة كافية جداً لإقامة أضخم المشاريع الزراعية والحيوانية.

2. الحوافز الضريبية والمالية (محدث لعام 2026)

تقدم الحكومة الألبانية حزمة إعفاءات وتسهيلات ضريبية منافسة جداً لجذب المستثمرين إلى سلاسل الإنتاج والتصنيع الزراعي:

- **إعفاء من ضريبة القيمة المضافة (0% VAT):** يُعفى المستثمرون تماماً من ضريبة القيمة المضافة على استيراد الآلات والمعدات الثقيلة المستخدمة في الإنتاج والتصنيع الزراعي والغذائي (Agro-processing).
- **ضريبة مخفضة للمشاريع التعاونية والسياحة الزراعية:** تخفض ضريبة الأرباح (Corporate Income Tax) لتصل إلى **5% فقط** للجمعيات والشركات التعاونية الزراعية، وكذلك للمنشآت المعتمدة كـ "مشاريع سياحة زراعية" (Agritourism).
- **تخفيض ضريبة المدخلات الزراعية:** تخضع الأسمدة الكيماوية، المبيدات، البذور، والشتلات لنسبة ضريبة قيمة مضافة منخفضة تبلغ 10% فقط لتخفيض تكاليف الإنتاج.
- **آلية استرداد ضريبة المدخلات:** تطبق ألبانيا نظاماً للتعويض بنسبة 10% على فواتير المبيعات المرتبطة بالرقم الضريبي للمزارع/المستثمر، مما

يقلل بشكل مباشر من التكاليف التشغيلية.

3. قانون الاستثمارات الاستراتيجية (وضع "المشاريع الكبرى")

إذا كان حجم مشروعك كبيراً، يمكنك التقدم للحصول على صفة **"مستثمر استراتيجي"** في قطاع الزراعة (نموذج المزارع الكبيرة) والصيد البحري، وهو ما يمنحك مزايا استثنائية:

- **الإجراءات الميسّرة (Assisted Procedure)**: للمشاريع التي تبدأ قيمتها الاستثمارية من **3 ملايين يورو** وتوفر 50 فرصة عمل على الأقل. تحصل هذه المشاريع على دعم إداري سريع من وكالة تطوير الاستثمار الألبانية (AIDA) لتسهيل الرخص والموافقات.
- **الإجراءات الخاصة الفائقة (Special Procedure)**: للمشاريع الضخمة التي تفوق قيمتها **50 مليون يورو**، حيث تقدم الدولة تسهيلات سيادية وبنية تحتية مباشرة لدعم المشروع.

4. عقود الإيجار الرمزية "عقد 1 يورو"

تتيح الحكومة الألبانية للمستثمرين استئجار أراضٍ أو مستودعات ومرافق مملوكة للدولة تزيد مساحتها عن 500 متر مربع مقابل **سعر رمزي قدره (1 يورو) فقط سنوياً**، بشرط إقامة أنشطة الصناعات التحويلية الزراعية (Agribusiness) وضخ حد أدنى من الاستثمار (حوالي 100 مليون ليك ألباني، أي ما يعادل قرابة مليون دولار).

5. التمويل والقروض المدعومة

- **صندوق الضمان السيادي (Sovereign Guarantee):** بالتعاون مع بنك ألبانيا المركزي، تم تخصيص خط ائتماني لدعم القطاع الزراعي يتيح الحصول على قروض بفوائد مخفضة جداً تصل إلى **2% فقط** لتغطية التكاليف الرأسمالية والتشغيلية للمشاريع الزراعية الحديثة.
- **التمويل الأوروبي المشترك (برامج IPARD III):** تزامناً مع خطوات ألبانيا المتقدمة نحو الانضمام للاتحاد الأوروبي، يستفيد القطاع الزراعي هناك من منح وصناديق أوروبية ضخمة تساهم بتمويل نسب عالية من تكاليف تحديث المزارع وبناء غرف التبريد والمسالخ الحديثة.

نصائح للمستثمر الأجنبي:

على الرغم من البيئة التشريعية الجاذبة، يُنصح المستثمرون دائماً بإجراء فحص نافي للجهالة (Due Diligence) بخصوص سندات ملكية الأرض المراد استئجارها (لتجنب النزاعات القانونية القديمة على الأراضي في ألبانيا)، والاستعانة بوكالة الاستثمار الألبانية الرسمية (AIDA) التي تعمل كـ "نافذة موحدة" للمستثمرين الأجانب.

By:Haytham Zeidan

https://archive.org/details/@wazefapress

إقرأ أيضا...

دليل الدراسة الجامعية في ألبانيا

https://archive.org/details/albania-hniversity-study-guide

السياحة في ألبانيا 2026 🇦🇱

https://archive.org/details/albania-tourist-guide-2026

الاستثمار العقاري في ألبانيا 2026 🇦🇱

https://archive.org/details/albania-real-estate-2026

موانئ ألبانيا 🇦🇱 البحرية 2026

https://archive.org/details/albania-seaport-2026